مجلة جامعة تكريت للعلوم المجلد (٢٠) العدد (٣) آذار (٢٠١٣)

تعارض السماع والقياس في القراءات

دراسة بين القراء والنحويين

د. عادل صالح علاوي
جامعة تكريت ـ كلية التربية
قسم اللغة العربية

أ. م. د. يعقوب أحمد محمد
جامعة تكريت ـ كلية التربية / سامراء ـ قسم اللغة العربية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه ، بعثه اللهُ تعالى على حين فترةٍ من الرسل وانقطاعٍ من السبل، فهدى به من الضلالة، وبصّر به من العمى، وجمع به بعد الفرقة، و أغنى به بعد العيلة ، فصلوات الله وسلامه عليه ما تعاقب الليل والنهار، صلاةً وتسليماً دائمين إلي يوم الدين عليه وعلى صحبه والتابعين الأبرار الأطهار.

وبعد ...

فقراءة القران سنة متبعة تؤخذ بتلقي الأخرِ عن الأول إلى النبي ﷺ وهذا أمر أقره الصحابة والتابعون وتابعوهم –رضوان الله تعالى عليهم أجمعين– ومن جاء بعدهم من القراء والمحدثين وقد روى هذا الإقرار ابن مجاهد (٣٢٤هـ) عن عدد من الصحابة والتابعين إذ قال:((القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقياً وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين اجتمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه على ما روي عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– (٢٣هـ) وزيد بن ثابت (٢٥هـ) وعروة بن الزبير(٩٤هـ) ومحمد بن

المنكدر (١٣٠هـ) وعمر بن عبد العزيز (١٠١هـ) وعامر الشعبي مقرئ الكوفة (١٠٥هـ) وروي في ذلك أحاديث كثيرة))[١].

وقد وقع خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في الاستشهاد أو الاحتجاج بالقراءات إذا تواترت الرواية الصادقة النقل عن النبيﷺ ، وجاءت مخالفةً للقياس على أصول اللغة أو النحو، وهو ما يعرف عند النحاة بتعارض السماع والقياس، لذا كان من الواجب علينا أن نبين معنى السماع والقياس، وموقف النحاة الذين ردوا عددا من القراءات القرآنية المتواترة النقل بحجة أنها خالفت الأقيس أو الأفشى من لغة العرب.

ونحاول أن نبين أيضاً وجه القراءات في طائفة من آي القران الكريم مما أختلفت فيها القراءة مع أقيسة اللغة.

لنصل بالمحصلة النهائية إلى الترجيح أو تفنيد قول من قال بأن أهل الكوفة لا ينظرون إلى القياس مع وجود الشاهد وإن كان شاذاً، بخلاف أهل البصرة المتمسكين بالقياس ولا سيما مع ضعف الشاهد أو ندرته.

أولاً. تعريف السماع والقياس والتعارض بينهما

١. السماع:

لغة: ((السين والميم والعين أصل واحد وهو إيناس الشيء بالأذن، ومن الناس وكل ذي أذن، نقول: سَمِعْتُ الشيء سمعاً)) [٢].

اصطلاحاً:

عرف ابن الأنباري السماع بقوله:((الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة)) [٣].

وجاء في الإقتراح :((وأعني ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل البعثة وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة الموفدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت))[٤].

ولعله أراد بقوله بكلام الله تعالى . القران الكريم . أراد المنقول إلينا بالتواتر لا بخبر الآحاد، وقال ((لاخلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه... فما نقل أحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً)) (٥) هذا هو السماع بشيء من الإيجاز.

القياس:

لغةً: قال ابن فارس:((والقاف والسين معظم بابه تتبع الشيء ... قال علماؤنا: القَسُّ: تتبعُ الشيء وطلبهُ)) (٦).

وجاء في اللسان:((القياس من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيساً واقتياسهُ وقيَّسهُ إذا قدره على مثاله)) (٧).

اصطلاحاً: قال ابن الانباري:((اعلم أنَّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر: قايَستُ الشيء بالشيء مُقايسةً مقياساً: قدرته ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رمح: أي قدر رمح، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل:(هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل:(هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع) وقيل:(هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))) (٨).

وسبق ابن جني ابن الانباري في هذا الباب فقد أفرد له باباً واسعاً في كتابه (الخصائص)، يقول:((وهو . أي القياس . مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصنعة فضلاً عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكي: أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجُب ممن تعجبَ من أو يستبعد الأخذ به، وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ...)) (٩).

وقد فصّل القول في القياس وتطور الأخذ به وأخبار طبقات النحويين من الأولى إلى الثانية فالثالثة في الأخذ بالقياس والسماع الدكتور عبد الجبار علوان النايله في كتابه الشواهد والاستشهاد في النحو(١٠).

تعارض السماع والقياس:

أ. تعارض السماع والقياس عند النحويين:

القياس وكما هو معلوم قائم على السماع فهو الطريق الصحيح لفهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها وقد فصل عبد الجبار النايلة القول في هذا الباب، فبعد أن نقل أراء العلماء في القياس والسماع(١١) عاد ليلخص أراء أهل البصرة في هذا الباب بقوله: ((فالسماع ضروري جداً، إذ لابد للقياس من مستند للإجماع كما أشار السيوطي إلى هذا(١٢)، ولهذا فإن البصريين– بصفة عامة –كانوا يقدمون السماع على القياس و لا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة الشديدة، وربما توقفوا عن العمل بالقياس في بعض المسائل إذا لم يؤيده شاهد، وهوّن عليهم ذلك كثرة جمهور العرب الفصحاء بالبصرة وقربها من عامر البادية لنجد))(١٣).

ويعزز هذا الرأي بقول ابن جني: ((وما أعلم أنك إذا ادَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه.))(١٤).

وسبق ابن جني حديثه هذا بقوله: ((وأن شذَ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)) (١٥).

ويخلص من هذا ((إلى أن البصريين كانوا يولون السماع أهمية أكثر من القياس، وأن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذوا به وتركوا القياس لان السماع يبطل القياس)) (١٦).

وهذا قانون عام سار عليه أغلب البصريين والتزم به المتأخرون ممن سار على مذهبهم.

هذا موقف البصريين من التعارض بشيء من الإيجاز.

مذهب الكوفيين من التعارض:

شاع عن الكوفيين اهتمامهم بالسماع الكثير كما أخذوا بالقياس بصورة واسعة، فقد ((قاس الكوفيون على كل ما وصل إليهم عن العرب مما صحت روايته عندهم (١٧)، ولم يبالوا

بالنادر أو الشاذ و إذا ما عرفنا أن أهل الكوفة قد خالفوا أهل البصرة في طائفة من أسس الاستنباط والقياس في الفقه والتشريع والكلام، كان خلافهم وايهاهم على هذا الأساس في النحو واللغة أيضاً... ويمكن أن نقول إن القياس النحوي لدى الكوفيين كان أكثر شمولا و إطلاقاً من القياس لدى البصريين لأنه يشمل القياس على الغالب الشائع من كلام العرب))(١٨).

((ولقد كان الكسائي دقيقاً في سماعه فهو يبني هذا السماع على استقراء واعٍ ودقيق)) (١٩) .ومع هذه الدقة في الاستقراء نجد أن دائرته قد اتسعت حتى حكم على صيغ بعينها بأنها ماتت ولم تعد تستعمل، ففي قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ {القدر: ٥}.قال الكسائي: ((من كسر اللام فإنه من طلع يَطلِع، ومات (يَطْلِع) قال وقد مات من لغات العرب كثير)) (٢٠).

ونقل الفراء في معانيه كثيراً مما يوافق هذا الرأي عن الكسائي(٢١).

ويرى عدد من الباحثين أن الكوفيين توسعوا في القياس لدرجة أنهم يعتمدون عليه أحياناً دون السماع، وكانوا يأخذون أحياناً بالقياس النظري حين لا يجدون شاهداً، واعتمدوا في كثير من المسائل التي اختلفوا فيها مع البصريين على الاستشهاد بكثير من الشواهد معتمدين على السماع وحده أو السماع والقياس معاً(٢٢) إلا أنهم كانوا في بعضها يعتمدون على القياس فقط، ولعل قلة الأعراب الوافدين إلى الكوفة لبعدها عن البوادي العربية في جزيرة العرب، أحد الأسباب لاندفاعهم الزائد نحو التوسع في القياس وأخذهم القياس النظري واليه ذهب بعض الباحثين (٢٣).

يتضح لنا مما تقدم أن الكوفيين يأخذون بالسماع وان كان شاذاً أو نادراً بل وإن لم تصح الرواية فيه، فهم لا يقدمون عليه شيئا ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، أما البصريون فهم كثيراً ما كانوا يتشبثون بالقياس وان كان المسموع حسناً صحيحا إلا أنه لم يسمع عن عربي فصيح .

والقراءة سنة يأخذها الأخر عن الأول قال أبو حاتم السجستاني: ((حدثنا يعقوب،قال حدثنا أبو نميلة يحيى بن وضاح قال: حدثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو وغيره قالوا: سمعنا مشايخنا يقولون أن قراءة القرآن سنة يأخذها الأخر من الأول)) (٢٤).

ويرى الدكتور محمد اللبدي أن عدداً من نحاة البصرة ردوا بعض قراءات الكوفيين لتشددهم في ما خالف القياس بخلاف نحاة الكوفة فأنهم كانوا يقعدون النحو على ما عندهم من قراءات (٢٥).

والمتتبع لبعض ما ورد عن الكسائي شيخ مدرسة الكوفة ومقرئها يجد أن السماع في القراءات شرط مهم لقبولها بخلاف ما ذكرناه من تمسك في القياس في مجال النحو، فقد صح عن الكسائي قوله: ((جلست باركاً بين يدي حمزة، ثم ابتدأت فقرأت سورة يوسف فلما بلغت (الذيب) (٢٦) قال لي حمزة ﭽ ☐ ﭼ {يوسف: ١٣} بالهمزة فقلت له إنه يُهْمز ولا يُهْمز أيضاً فلم يقل شيئاً)) (٢٧).

ونقل الفراء خبراً يحسبه لشيخه الكسائي عند قوله تعالى ﭽ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ ﭼ {الزخرف: ٥٢} يقول: ((وقال لي بعض المشيخة . أظنه الكسائي . أنه بلغه أن بعض القراء قرأ (أما أنا خير).وقال لي هذا الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به وهو جيد في المعنى)) (٢٨).

وينقل لنا الداني في منظومته منهج علماء البصرة متمثلاً بما جاء عن أبي حاتم السجستاني وهو المعروف بتشدده على المنهج الكوفي، وتعصبه للمذهب البصري من تمسك بالمسموع إن وافقه الأداء(٢٩):

قال الداني(٣٠):

ثمَّ تلاه سهلٌ البصريّ   وهو أبو حاتم النحويّ
فصنّفَ الحروفَ والمقارِ   ولم يقيد ذاك بالآثار
لكنّه بالغ في التعليل   من غير إسهابٍ ولا تطويلِ
وطعنه فيه علي الزيات   لأجلِ أحرفٍ من القرآت
قرأتها تضعفُ في القياسِ   معصيةً عند الهِ الناسِ
إذ كلّها مسطّرٌ مرويّ   قرا بها الأسلاف والنبيّ
فلا طريقَ لقياسٍ ونظر   فيما أتى به أداءٌ وأثر

هذا بشيء من الإيجاز بعض الآراء في تعارض السماع والقياس في القراءات.

وسيكون القسم القادم من البحث تطبيقاً لهذه الآراء على بعض آي القرآن الكريم.

الدراسة التطبيقية

١ـ قال تعالى: چ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹٹ چ {النساء: ١}.قرأ حمزة (والأرحام) خفضاً، ونصب الباقون.

تعرضت هذه القراءة لنقد نحوي من قبل نحاة البصرة لمخالفتها قاعدتهم التي لا تجيز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار إلا في ضرورة الشعر(٣١).مع قبولها لأنها صحيحة السند لا تجوز مخالفتها قال سيبويه ((ألا إن القراءة لا تخالف لأنّ القراءة سنة)) (٣٢) ولم يرد عن سيبويه تعليق على هذه القراءة(٣٣)، وإن أشار لضعف القراءة أو رداءتها فإنه لا يذكر القارئ(٣٤).

قال الفراء: ((حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال هو كقولهم: بالله والرحم، أو فيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعلّقُ في مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ .

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)) (٣٥).

وذهب المبرد إلى أكثر من ذلك في رده على هذه القراءة إذ قال: ((لا تحل القراءة بها)) (٣٦).بل يقول: لو صليت خلف إمام يقرأ چ ﮬ ے ےۓ چ {إبراهيم: ٢٢}. و چ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹٹ چ. أي بجر الأرحام. لأخذت نعلي ومضيت أو لقطعت صلاتي)) (٣٧).

ووافق الزجاج المبرد في هذا الرأي (٣٨).

وقال الزمخشري: ((وقرئ: والأرحام بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين: إما على أتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور كقولك: مررتُ بزيد وعمرو، وينصره قراءة ابن مسعود: تسألون به والأرحام، والجرّ على عطف الظاهر على المضمر وليس

بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكأنها في قولك: مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد، شديدي الاتصال فلما أشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: مررتُ به وبزيد، وهذا غلامه وزيد ... والرفع[٣٩] على أنه مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل: والأرحام، كذلك على معنى: والأرحامُ مما يتقى، أو الأرحام مما يتساءل به...)) [٤٠].

ونقل القرطبي: أراء العلماء في هذا الباب إذ قال: ((وقرأ إبراهيم النخعي والأعمش وحمزة: (الأرحامِ) بالخفض وقد تكلم النحويون في ذلك فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا يحل القراءة به وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح لم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه)) [٤١].

ونجد الكلام الفيصل والأقرب إلى القبول في ما نقله لنا ابن خالويه من أراء في هذه القراءة، ثم قال: ((قرأ حمزة وحده: (الأرحام) بالجر أراد: تسألون به وبالأرحام، فأخر الخافض على قول العجاجّ[٤٢]: انه كان إذا سئل كيف تجدك قال: خير عافاك الله، يريد بخير. وقرأ الباقون بالنصب: اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها قالوا ويبطل الخفض من جهاتٍ:

أحدها: إنّ ظاهر المخفوض لا يعطف على مكنيه، ولا يقال: مررت بك وزيد، لآن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، إلا ضرورة كما قال الشاعر:

نُعلّقُ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكُعبِ غُوطٌ نفانفُ .

وزعم البصريون جميعاً: أنه لحن.

قال ابن خالويه– رحمه الله –وليس لحناً عندي لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ (والأرحَامِ) ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ إلا بأثر [٤٣] غير أنه من أجاز الخفض في (الأرحام) أجمع مع من لم يجز أن النصب هو الاختيار))[٤٤] يتضح لنا من هذا النص أن القراءة إذا خالفت القياس النحوي تضعف من جهة النحو و لا يطعن في إسنادها والله أعلم.

وقد تكلم النحاة من القدماء والمحدثين في هذه المسألة كثيراً حتى لا نكاد نجد كتاباً إلا وأفرد لها باباً أو نصيباً من الدراسة .

٢. ٹ ڈ ڇ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ڇ {الأنعام: ١٣٧}.

قرأ ابن عامر (وكذلك زُين) بضم الزاي وكسر الياء (قتلُ) بالرفع (أولادَهم) بالنصب (شركائهِم) بالخفض، وقراء الباقون (زَين) بفتح الزاي والياء (قتلَ) بالنصب (أولادِهم) بالخفض (شركاؤهُم) بالرفع(٤٥) وعن قراءة ابن عامر جاء في الإتحاف: ((وهي قراءة متواترة صحيحة وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء ومعاوية وفضالة بن عبيد وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب وكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن)) (٤٦).

قال ابن خالويه: ((... إلا أهل الشام فإنهم قرأوا: ((وكذلك زُيِّن) بضم الزاي (قَتْلُ) بالرفع (أولادَهم) بالنصب (شركائِهم) بالخفض على تقدير: قتل شركائِهم أولادَهُم ففرقوا بين المضاف والمضاف إليه، كما قال الشاعر:

فَز جْجتُها مُتَمكناً زجّ القَلُوص أبي مَزَاده

أراد: زجَّ أبي مزاده القلوص)) (٤٧).

ولم يعلّق على هذه القراءة .

وأرجع الزمخشري قراءة ابن عامر إلى رسم المصحف فقال: ((وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم، برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج ورد زج القلوص أبي مزاده، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب)) (٤٨). وقد رد أبو حيان على الزمخشري واصفاً إياه بالضعف في النحو إذ قال بعد أن ذكر كلام الزمخشري المتقدم: ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب

لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب اللّه شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم)) (٤٩)

وقد سبق أبو حاتم السجستاني الزمخشري إلى ذلك دون أن يذكر هذا التخريج يقول في اختلاف مصاحف أهل الشام ((ثم خالف مصحف أهل حمص الذي بعث به عثمان بن عفان –رضي الله عنه– هذه المصاحف . أي بقية مصاحف الأمصار . في تسعة أحرف... وفي الأنعام چ ڭ كثِيرٍ ڭ ڭ ۇ ۇ ۋ ۈ چ {الأنعام: ١٣٧} وفي إمام أهل العراق چ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۈ چ وذكر ابن عرفة الوجهين وقال: ((الرفع على معنى: كذلك زيَّن شُركاءُ المشركين للمشركين قتل أولادهم وهذا من المضاف والمضاف إليه وليس أخباراً قال الشاعر: زج القلوص أبي مزاده))(٥٠).

وذكر صاحب كتاب المباني في مقدمته: ((وقراءة عبد الله . يعني ابن مسعود . وكذلك (زُيّنَ) بضم الزاي و(قتلُ) بالرفع (أولادَهُم) بنصب الدال، شركائهم بالخفض،وأهل العراق (زَيَّن)بفتح الزاي(قَتلَ)بنصب اللام (شركاؤهم) بالرفع)) (٥١).

وسبب رد البصريين لقراءة ابن عامر(قتلَ أولادهم شركائهم) على الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو أنهم منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير المفعول إلا في ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة،وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حال الاضطرار وإذ لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تُجعل حجة في النقيض(٥٢)، وذكر النايلة أن الكوفيين جوزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر ((مستشهدين بقراءة ابن عامر التي ردها البصريون ولحنوا قارئها)) (٥٣).وقد ذكر سيبويه شواهد على هذا دون أن يصرح بالآية في موضع الاستشهاد (٥٤)، وممن رد هذه القراءة الشوكاني في تفسيره فقال: ((وأقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين، كما بينا ذلك في رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته ردّ عليه، ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم كما قدّمنا، وكقول الشاعر:

فزججتها بمزجَة ... زج القلوص أبي مزاده

فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها)) (٥٥)

ونختم حديثنا عن هذه القراءة في هذه الآية الكريمة من السورة المباركة بقول الفراء كبير مدرسة الكوفة ((كان بعضهم يقرأ: ڇ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ڇ فيرفع (القتل)إذا لم يسمَّ فاعله ويرفع (الشركاء) بفصل ينويه كأنه قال: زينه لهم (شركايهم)، بالياء فان تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقراء (زُين)، وتكون الشركاء هم (الأولاد) لأنهم منهم في النسب والميراث فإن كانوا يقرءون (زَيَّنَ) فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها أخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايا ثم يقولون في تثنية الحمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زَيَّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايهم)وان شئت جعلت (زَيَّن) إذا فتحت فعلاً لا بليس ثم تخفض الشركاء بارتفاع الأولاد وليس من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر: فزججتها .....)) (٥٦).

ج. ٹ ٹ ڇ ۂ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ڇ {إبراهيم: ٢٢}.

قرأ حمزة (بمصرخي) بكسر الياء وفتحها الباقون(٥٧) **(**وهي لغة بني يربوع نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمر بن العلاء، وقال القاسم بن معن النحوي هي الصواب ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وقرأ بها أيضاً حمزة وجماعة من التابعين وقياسها في النحو صحيح وذلك أن الياء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدخال فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع ساكنين وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه الناس إلى اليوم ...))(٥٨)، وزاد في الإتحاف: ((والطاعن فيها غالط قاصر ونفي النافي لسماعها لا يدل على عدمها فمن سمعها مقدم عليه إذ هو مثبت)) (٥٩).

وقبل أن نعرج على قول الزمخشري في هذه الآية نسرد قول الفراء ليمثل رأي الكوفيين في هذا الباب.

قال الفراء: ((ما أنتم بمصرخي)) أي الياء منصوبة، لأنّ الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها، وتنصب إرادة الهاء(٦٠)، كما قرئ ڇ ڤ ڤ ڦ ڦ ڇ {الكافرون: ٦} (ولْيَ دين) (٦١) فنصبت وجزمت،فإذا أُسْكنَ ما قبلها رُدت إلى الفتح الذي كان لها، والياء من

(مصرخي) ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحركت إلى حركة قد كانت لها فهذا مطرد في الكلام.

وقد خفض الياء من قوله تعالى (بمصرخي) الأعمش ويحيى بن ثاب جميعاً، حدثني القاسم بن معن عن يحيى أنه خفض الياء، قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فأنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن(الباء)في (مصرخي) خافضة للحرف كلّه، والياء للمتكلم خارجة من ذلك ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله چ ڃ چ ڇ ڇچ چ {النساء: ١١٥} ظنوا والله أعلم أن الجزم في الهاء،والهاء في موضع نصب وقد أنجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه))(٦٢).

قال ابن خالويه في إعرابه لهذه الآية: ((قرأ حمزة وحده (بمصرخِيّ) بكسر الياء وقراء الباقون بفتح الياء،... أمّا حمزة فإن أكثر النحويين يُلحنونَّهُ وليس لحناً عندنا، لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح،قال الجعفي: سألت أبا عمرو عن (بمصرخيّ) قال إنها بالخفض لَحَسَنةٌ،))(٦٣).

وأنكر الأخفش أن يكون للعرب مثيله أو أن يكون النحاة قد صرحوا به، وذكر مكي بن أبي طالب القيسي: أنها ـ أي القراءة ـ بعيدة من جهة الاستعمال وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله بعيداً(٦٤).

نصل من هذا إلى أنّ القراءة إذا ثبتت صحتها وصح سندها، فلا مناص أمام النحاة من الأخذ بها، وما يذكره عدد من النحاة من تعارض السماع ـ الرواية ـ مع القياس ـ القاعدة النحوية ـ مجرد تخريج نحوي وتعزيز للقاعدة النحوية وليس من باب إنكار الرواية، فهم ـ أي النحويون ـ مع تمسكهم بالقواعد النحوية وما يقع بينهم من تعارض على مستوى المدرستين أو المذهبين النحويين فإن هذا الحدام لا يتعدى إلى الحديث الصحيح بنقله وسنده عن خاتم النبيين ﷺ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين وصحابته الغر الميامين، وبعد :

من خلال هذا العرض على ما فيه من عجالة يتبادر إلى الذهن سؤال كيف نستطيع أن نوفق بين هذين الأصلين –القياس والسماع– أكان القراء أقل خبرة بالنحو وشواهده من النحاة؟ أم أنّ رقعة الاستشهاد قد اتسعت عند النحاة لتصل الى ما يخالف السماع عند القراء؟ أم إن القراء اخذوا بالرواية وما وافق الرسم دون النظر إلى القاعدة النحوية؟.

وأين يمكن أن نضع ما صرّح به النحاة من ألفاظ ظاهرها لا يليق بالقرآن كالضعف والقبح والترك والقلة والشاذ وغيرها؟

إنّ الإجابة عن ذلك والتوفيق بين هذين الموقفين ليس عسيراً على ما نعتقد وذلك لو أننا وازينا بين القرّاء وتمسكهم بالرواية من جهة، وبين النحويين وتمسكهم بالقواعد من جهة أخرى، لوجدنا أن المتقدمين قد وضعوا القواعد النحوية على وفق ما ورد عن العرب حتى أتموها، فما كان لهم أن يستشهدوا على الحكم النحوي بأكثر من شاهد أو شاهدين، لأنها كافية التوضيح ولم يذكر عن الأوائل تخطئة القراء فلما جاء المتأخرون لم يجدوا سبيلاً إلى أن يبسطوا المسائل النحوية أو يوسعوا في القواعد وأكثروا من الاستشهاد لها، فحصل الخلاف، وأكثر عدد منهم الرد على القراء ومخالفتهم أما القراء فهم ملتزمون بنهج السماع و الرواية دون الالتفات إلى ما عداها.

إن المتتبع للقراءات القرآنية التي وقف منها عدد من النحاة موقف الإنكار لما رأوا أنها خالفت ما قعد من قواعد، يجد أنهم أتوا من جهة عدم التتبع لما يماثل هذه القراءات من شواهد نثرية وشعرية واردة عن العرب، تؤيد هذه القراءات وتدل أنها لم تخالف لغة العرب إنما خالفت ما بلغ النحاة من شواهد، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والله تعالى أعلم . هذا ما مكننا الله فيه فإن كنا أصبنا، فبتوفيق الله تعالى وفضله وإن كنا أخطأنا، فمن أنفسنا والهوى .

هوامش البحث

---

(١) السبعة / ابن مجاهد ٤٩.٥٠، وينظر الإتقان للسيوطي ١/ ٧٥،وجهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن ٦٨/٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس مادة سمع١٠٢/٣

(٣) فن الاغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٤) الاقتراح للسيوطي ١٤٠.

(٥) الإتقان في علوم القران ٧٧/١.

(٦) معجم مقاييس اللغة مادة (قيس) ٩/٥.

(٧) لسان العرب مادة (قيس) ٩٣.

(٨) لمع الأدلة ٣٣–٣٤.

(٩) الخصائص ٤٣/٢.

(١٠) ينظر: الشواهد والاستشهاد ١٥٢.١٤٨.

(١١) ينظر: المصدر السابق ١٧٠.١٦٩.

(١٢) ينظر:الاقتراح ٥.

(١٣) ينظر:الشواهد والاستشهاد ١٧٠.١٦٩.

(١٤) الخصائص ١٢٦/١.

(١٥) المصدر نفسه ١٢٥/١.

(١٦) خزانة الأدب ٥٥٩/٣.

(١٧) اعتمد الكوفيون على الرواية أساساً لقبول الشاهد والسماع وان كان نادراً.

(١٨) الشواهد والإستشهاد ١٨٦.

(١٩) معاني القرآن . لعلي بن حمزة الكسائي أعاد بناءه وقدم له د.عيسى شحاته ٢٢/١.

(٢٠) معاني القرآن الكسائي ٢٣.

(٢١) ينظر: معاني القرآن الفراء ٥٣،٤٠١/٢.١٢٥،١٢٤،١٠١/١ وينظر الشواهد والاستشهاد ١٨١.١٨٠.

(٢٢) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف أبو بركات الانباري ٥٩.٥٨/١.

(٢٣) ينظر: الشواهد والاستشهاد ١٩١.١٨٨.

(٢٤) جهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن رسالة ماجستير يعقوب أحمد ٦٨.

(٢٥) ينظر: المصدر نفسه ٧٧ وينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٣٢٦.٣٢٤.

(٢٦) قرأ الكسائي:(الذيب)   دون حمزة، وروي عن أبي عمرو ونافع بغير همز أيضاً،والباقون بالهمز، ينظر السبعة ٣٤٦.

(٢٧) معاني القرآن للكسائي ٣٩.٣٨ .

(٢٨) معاني القرآن الكسائي ٣٨، وينظر معاني القرآن الفراء ٣٥/٣،وينظر تفسير القرطبي٦٧/١٦.

(٢٩) ينظر: الخصائص ٣١١/٣، والمحتسب ١٤/١.

(٣٠) المنبهه في الحذف والإتقان وصنعة التجويد للقرآن، مخطوط ص١٨ وينظر: جهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن، ٨٧ و٩٢.

(٣١) ينظر: الكافي في القراءات السبع لابن شريح الأندلسي ٩٨، وينظر النشر في القراءات العشر ٧٤٨.٧٤٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٨٥.

(٣٢) ينظر:الكتاب سيبويه ١٨٠.١٧٥/١.

(٣٣) المصدر نفسه١٤٨ /١.

(٣٤) ينظر:الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٣٤.

(٣٥) ينظر: معاني القرآن الفراء٥٢٢.٢٥٣/١، والكتاب ١٤٨/١، ٣٠٤ .

(٣٦) الكامل في اللغة والأدب المبرد ٣٩/٢، وينظر شرح ابن عقيل ٧٨/٣.

(٣٧) شرح المفصل ٧٨/٣ والشواهد والاستشهاد ١٤٩، ونحو القراء الكوفيين ١٠٤.

(٣٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٤٩/٢ ونحو القراء الكوفيين ١٠٤.

(٣٩) لم تذكر كتب القراءات هذه القراءة.

(٤٠) الكشاف ٢١٦.٢١٥.

(٤١) الجامع لأحكام القران ٢/٥.

(٤٢) قال أبو حاتم السجستاني: لا أقرأ بلغة رؤبة بن العجاج، ينظر جهد أبي حاتم السجستاني ٧٧.

(٤٣) نسب هذا القول في غاية النهاية ١/٢٦٣. إلى سفيان الثوري.

(٤٤) أعراب القراءات السبع وعللها ١/١٢٧،١٢٩.

(٤٥) الكافي في القراءات السبع ١١٢ ،وينظر:النشر ٢/٢٦٣ و الإتحاف ٢١٧.

(٤٦) إتحاف فضلاء البشر ٢١٧.

(٤٧) إعراب القراءات السبع ١/١٧١ والبيت ينسب للطرماح، وانظر: خزانة الأدب ٤/٣٨٠ وما بعدها فقد ذكر روايات البيت ومن أنكره من النحاة .

(٤٨) الكشاف ٣٤٨.

(٤٩) البحر المحيط ٤/٦٥٧.

(٥٠) جهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن ٤٣–٤٤.

(٥١) مقدمة كتاب ابن عطية نشر وتصحيح . آرثر جفري ١١٦،١١٨.

(٥٢) ينظر:الإنصاف ٢/٤٣٥،٤٣٦ ،وتطور دراسة الجر بالحرف والإضافة ٤٥.

(٥٣) الشواهد والاستشهاد ٢٧٩،٢٨٠.

(٥٤) ينظر: الكتاب ١/١٧٨،١٧٩.

(٥٥) فتح القدير ٢/٤٨٢.

(٥٦) معاني القرآن ١/٣٥٧،٣٥٨.

(٥٧) ينظر: الكافي ١٣٧.

(٥٨) النشر٢/٢٩٩.

(٥٩) الإتحاف ٢٧٢.

(٦٠) أي هاء السكت كأن تقول فى غلامى: غلاميه.

(٦١) فأما نافع وهاشم وحفص فقرءا:(وليَ دين) بفتح الياء وسكنها الباقون:ينظر: الكافي ٢٣٥.

(٦٢) معاني القرآن الفراء ٢/٧٥،٧٦.

(٦٣) إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٨.

(٦٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٤.

المراجع والمصادر

١. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣١هـ) تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، ب . ت.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، دار الندوة . بيروت،ب . ت.

٣. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠هـ)،تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثمين، مطبعة المدني . القاهرة، ط١ . ١٤١٣م. ١٩٩٢هـ .

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، ب . ت.

٥. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية . بيروت،ط١ . ١٤٠٩هـ.١٩٨٠م.

٦. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي . بيروت،١٩٥٥م.

٧. دراسات في كتاب سيبويه د.خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات . الكويت، ١٩٨٠م.

٨. السبعة في القراءات ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) تحيق د .شوقي ضيف،دار المعارف . مصر،ط٢. ١٩٨٠م.

٩. الشواهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجه الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت .١٣٩٤هـ. ١٩٧٤م.

١٠. الشواهد والاستشهاد في النحو د.عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء . بغداد، ط١ـ ١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م.

١١. الكافي في القراءات السبع . أبو عبد الله محمد بن شريح الرّعني الأندلسي (ت ٤٧٦هـ) تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط١ ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

١٢. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي . مصر،ط٤. ١٤٢٦هـ.٢٠٠٦م.

١٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)،عناية وتعليق :خليل مأمون شيحا .دار المعارف . بيروت،ط١.١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف و د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٤٢٤هـ .٢٠٠٤م.

١٥. مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين د. مهدي صالح الشمري،بغداد ٢٠٠٦م.

١٦. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحيق د.حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة . بيروت،ط٢ . ١٤٠٨هـ ١٩٨٦م.

١٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور .

١٨. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)،أعاد بناءه وقدّم له د.عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر . القاهرة،١٩٩٨م.

١٩. معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر . الأردن، ط٢ ١٤٢٣هـ.٢٠٠٣م.

٢٠. نحو القراء الكوفيين د. خديجة أحمد مفتي، الفيصلية . مكة المكرمة، ط١ . ١٤٠٦ هـ .١٩٨٥م.

٢١. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)،دار الكتب العلمية . بيروت، ط١. ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

الرسائل الجامعية

١. ابن هشام الأنصاري . رسالة ماجستير، د.أحمد هاشم أحمد، جامعة بغداد.
٢. جهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن،يعقوب أحمد محمد، رسالة ماجستير،جامعة تكريت.

ABSTRACT

A conflict happened between the school of Basrah and Kufa in citing or proving concerning the readings of glory Quran. The true sayings transmitted about the prophet Mohammed were followed subsequently and they came opposite to the measurement of linguistic and grammatical principles which is known to the grammarians as 'the opposition of listening and measuring'. Thus we are supposed to show the meaning of listening and measuring as well as the opinions of Grammarians who refused a number of Quranic readings on the reason they came different Ala'qees and Ala'fsha from Arabs language.